

القضية الفلسطينية والتحديات الراهنة

الطيب البكوش (*)

إنّ الملاحظات التي أريد أن أביها حول هذا الموضوع تتعلّق أولاً بوضع القضية الفلسطينية في الظرف الراهن، وكيف وصلنا إلى هذا الوضع الذي نحن فيه اليوم، وكيفية الخروج منه؟ لأنّه وضع مع الأسف له جوانب سلبية كثيرة، والجوانب الإيجابية التي يمكن أن تكون قد توفّرت في وقت من الأوقات، قد تقلّصت اليوم. ثمّ ماهي السبب التي تمكّنتنا من تجاوز هذا الوضع؟ أعتقد أنّه لا فائدة في هذا المقام من الرّجوع إلى الإطار التاريخي للقضية الفلسطينية أي الحروب التي نشبت بين العرب وإسرائيل أعوام 1948، 1967 و 1973، فكلّها محطات يُلاحظ فيها تقهقر واضح للقضية، أي أنّ الحقّ الفلسطيني قد تقهقر باستثناء بعض الفواصل القصيرة التي برز فيها، وأظنّ أنّ الفترة الأهمّ هي الفاصلة بين 1973 و 1975، إذ أمكن مساواة الصهيونية بالعنصرية. ففي هذا مكسب دولي لا شكّ فيه، إلّا أنّه لم يدم طويلاً حيث وقع التراجع فيه بجرّة قلم في ضوء حرب الخليج الثانية عام 1991، وباستثناء ذلك تكاد تكون المكاسب معدومة.

إنّ تقهقر القضية الفلسطينية مرتبط بصفة عامّة بتقهقر الوضع العربي، فالديبلوماسية العربية لم تستطع أن تغتنم فترة الحرب الباردة ووجود توازن قوى لتتقدّم بالقضية.

* رئيس مجلس إدارة المعهد العربي لحقوق الإنسان.

فإذا لم تستطع القيام بذلك في فترة الحرب الباردة، فكيف ستستطيع ذلك في فترة تتسم بوجود هيمنة لقوة عظمى واحدة، تساند دولة إسرائيل مساندة عمياء؟ هذه هي المرحلة الأولى التي اتسمت بتراكم السلبيات. أما المرحلة الثانية الأساسية فهي التي عقت حرب الخليج الثانية وبدأت بمفاوضات أوسلو. فالإطار الذي تمت فيه تلك المفاوضات هو إطار تميّز بأنّ الوضع العربي لم يبلغ درجة من التردّي أكثر من ذلك. بمعنى أنّ مفاوضات أوسلو وما تبعها مثل مؤتمر مدريد، قد اتّسمت باختلال في موازين القوى لصالح أعداء الأمة العربيّة.

أما الآن فالآراء تختلف في تقييم هذه المفاوضات (أوسلو ثمّ مدريد وما تبعها... الخ) فهناك من يرى أنّها إيجابيّة وأخرجت القضية الفلسطينية من التردّي الكبير الذي كانت تعيشه بعد الحملة الشرسة على القيادة الفلسطينية إثر موقفها من حرب الخليج الثانية وكأنّ من إيجابيّاتها، وهذه الإيجابيات التي أذكرها نسبيّة، أنّ هذه المفاوضات قد أرجعت القضية إلى أصلها، أي أنّها قضية الشعب الفلسطيني بدون أية وصاية عربيّة باعتبار أنّ هذه الوصاية العربيّة التي كانت طاغية على القضية من قبل، قد أدت بها إلى التقهقر. إذن ثمة استرجاع للصيغة الفلسطينية على القضية، وهذا الاسترجاع جاء في وقت أصبحت فيه القضية عربيّة وليست فقط فلسطينيّة، باعتبار أنّ هناك أراضي عربيّة أخرى محتلة مثل الجولان السوري والجنوب اللبّاني. فالبعد العربي للقضية قد توسّع.

إنّ المفارقة تكمن إذن في أنّ عودة القضية الفلسطينية بيد الفلسطينيين جاءت في وقت أصبحت فيه القضية عربيّة أكثر منها فلسطينيّة، باعتبار أنّ ثمة أطرافاً عربيّة أخرى كما ذكرت لها أراض محتلة. وهذه المفارقة بطبيعة الحال لها مخلفاتها التي ما زالت إلى الآن. وهو وضع لا بدّ من أخذه بعين الاعتبار عند تقييم القضية الفلسطينية.

من الإيجابيات أيضاً، الانتفاضة الأولى التي كان لها دور كبير في تحريك القضية الفلسطينية والتي دامت سنوات، إلا أنّها توقّفت بسبب حرب الخليج

الثانية ومفاوضات أوصلو، ثم دخلت القضية في مرحلة التفاوض التي لها بعض الإيجابيات، ولكن لها أيضا سلبيات.

فالإيجابيات تتمثل في الاعتراف الدولي بمنظمة التحرير الفلسطينية أي بالقيادة الفلسطينية التي كانت توصف بالإرهاب، ثم تلاه اعتراف بالحق الفلسطيني في التفاوض.

لكن هذه الإيجابيات بالنسبة للقضية الفلسطينية تقابلها أيضا مكاسب أكبر للعدو الصهيوني تمثلت في الاعتراف بدولة إسرائيل في حدود تتجاوز حدود التقسيم الأول.

أما السلبيات فهي كثيرة، ولعل أبرزها أن هذه المفاوضات قد أخرجت القضية الفلسطينية من إطار الشرعية الدولية إلى مفاوضات بين طرفين مع رعاية خارجية، كما لو كانت هذه المفاوضات من أجل خلاف بين أجوار على حدود بينما الأمر ليس كذلك، فهناك دولة مستعمرة ومحتلة ويوجد شعب بدون دولة. فالتفاوض يبدو وكأنه بين دولتين لكن واحدة لها خصوصيات الدولة والأخرى هي سلطة ليس لها كيان دولة. فلا يوجد إذن أي توازن بين الطرفين، لكن في الظاهر توجد مفاوضات سارية من أجل السلام وحول الجزء الذي يمكن أن يأخذه الفلسطينيون والجزء الذي تأخذه إسرائيل. كما أن القضية الفلسطينية يقدمها الإعلام، المهيمن عالميا، على أنها مجرد خلاف على أراض، وحتى الشعار الذي رُفع «الأرض مقابل السلام» هو في نظري الشخصي شعار مغلوط يسيء إلى جوهر القضية. فكأنما الأرض ستهدى مقابل سلام.

وجاءت الانتفاضة الثانية، ولكن في ظرف دولي وعربي خطير. وشخصيا لا يمكنني أن أفصل بين أحداث 11 سبتمبر/أيلول في أمريكا وبين حرب الخليج، ولا أقصد بذلك أن ثمة ترابطا عضويا بين القضيتين، ولكن الترابط في المسار بالنسبة للأمة العربية.

إن ما يحدث اليوم بعد أحداث 11 سبتمبر / أيلول يمثل مرحلة ثانية بالنسبة إلى أمريكا لتحقيق ما لم تحققه حرب الخليج، وما بقي منقوصا في

الاستراتيجية الأمريكية للهيمنة على الأمة العربية. فهذه الأحداث تُستغل لمزيد التحكّم في المنطقة وفرض التحديّ الإسرائيلي الأمريكي على الشعب الفلسطيني.

وهنا لا بدّ أن أشير إلى أهمية تحديد المصطلحات والمفاهيم في هذا الظرف بالذات، وخاصة مفهوم العنصرية والإرهاب. فقد كانت الصهيونية موسومة بالعنصرية، ولم تنجح الدبلوماسية العربية سواء على مستوى الحكومات أو على مستوى المجتمع المدني العربي في فرض ذلك خلال مؤتمر دوربان حيث لم يصدر أيّ قرار يرجع ما تمّ التفويت فيه أو التراجع عنه سنة 1991.

إنّ الإرهاب الحقيقي هو الذي يمارس ضدّ الشعب الفلسطيني منذ 1948، لكنّه الآن أصبح يقترن بالنضال الفلسطيني، حيث يقدّم الإعلام الغربي، الإرهاب الإسرائيلي على أنّه دفاع ضدّ العنف الفلسطيني، ولا يوجد للأسف الشديد إعلام عربي يعدّل الكفة في ذلك.

لقد أصبحت المفاهيم مقلوبة ومعكوسة، وقد أثر هذا على الإعلام العربي، حيث لا يوجد تفريق أو تمييز واضح بين العمليّات الانتحاريّة والعمليّات الفدائيّة الاستشهاديّة.

فعمليّات 11 سبتمبر ليست فدائيّة، والذين يقتلون الأطفال في الجزائر يقومون بعمل همجي إرهابي فلا وجه للمقارنة بين تلك النماذج من العمليّات والعمليّات الفدائيّة في الأراضي المحتلّة.

ما أريد أن أستخلصه، هو أنّه من الضّروري التمييز بين الصّراع العربي الاسرائيلي والصّراع الفلسطيني الاسرائيلي. وقد أصبح هذا الأخير جزءاً من الصّراع العربي الاسرائيلي أحببنا أو كرهنا. ففي البداية ومنذ نصف قرن وقع تهميش الشعب الفلسطيني وكان هناك نوع من الوصاية العربيّة على القضية الفلسطينية. أمّا الآن وفي هذا الظرف المختلف، فقد وقع قلب المعادلة. إذن كيف نصل إلى الرّبط والتنسيق بين القضية الفلسطينية والقضية العربيّة بدون أيّ تناقض؟ ولكن أيضاً بدون أيّة وصاية عربيّة على القضية الفلسطينية؟ هذه هي النقطة الأولى.

أما النقطة الثانية فهي قضية الشرعية الدولية والتفاوض. وأعتقد أنه من الضروري تواصل التفاوض السياسي مع استمرار النضال الميداني. كذلك لا بد من وضع القضية الفلسطينية في إطارها الشرعي، باعتبار أنها قبل كل شيء هي قضية شرعية دولية وقع خرقها وانتهاكها بشكل لم يسبق له مثيل. فهناك قرارات أممية عديدة يلقي بها عرض الحائط ولا تطبق ولا تحترم، وذلك بسند من دول عظمى.

وتتعلق النقطة الثالثة بالعلاقة بين النضال التحرري والإرهاب، إذ يتحتم علينا جميعاً أن نقوم بواجبنا، دولا عربية ومنظمات غير حكومية، في عدم ترك الخلط يحدث في الأذهان وفي أي مستوى آخر. فالخلط الموجود في الغرب بين النضال والإرهاب بحكم تأثير الإعلام المشوه، يصل أحيانا حداً يحصل معه التباس وتداخل حتى في الأذهان العربية.

أما النقطة الأخيرة فهي قضية حماية الشعب الفلسطيني. وهذا المطلب المشروع ليس فقط مطلباً سياسياً وإنما هو أيضاً أخلاقي. ومع ذلك لم تنجح الدبلوماسية العربية في أن تفرض هذا الحق أي حق حماية الشعب الفلسطيني. فنحن نتحدث عن حق الشعب الفلسطيني في وطن ودولة لكن من الواجب التأكيد على حقه في الحماية من التقتيل والإبادة. وهذا الحق لم نتوصل إلى فرضه في الأمم المتحدة وفي مجلس الأمن نتيجة الفيتو الأمريكي، وهي معرّة للإنسانية جمعاء لا فقط لبعض الدول. فإذا لم نتوصل إلى فرض حماية للشعب الفلسطيني، فكيف سنتوصل إلى فرض حقه في دولة؟ وهذه النقطة لا تمثل فقط فشلاً عربياً وإنما تمثل أيضاً فشلاً أممياً.

إن المطلوب في هذا الوضع وفي ما ألت إليه القضية الفلسطينية أمام التحديات الجديدة، يمكن تلخيصه في الملاحظات التالية:

1 - العمل على إعادة وضع القضية في إطار الشرعية الدولية. وهذا أساسي من الناحية الاستراتيجية.

2 - التركيز على دور الإعلام، والعمل على تعزيز وتدعيم هذا الدور من خلال استراتيجية إعلامية عربية، لأننا لم نعط الإعلام حقه رغم الدور الخطير

الذي يلعبه في توجيه الرأي العام، وأعتقد أن لجامعة الدول العربية، والحكومات العربية، ومؤسسات المجتمع المدني العربي وللإعلام العربي بصفة عامة، مسؤولية في ذلك.

فعلى سبيل المثال، أن التقرير الذي قدمته ماري روبنسون بعد زيارتها للأراضي المحتلة هو إجمالاً تقرير إيجابي جداً، إلا أنه صدرت تعليمات لعدم نشره وتوزيعه ولبقائه محدود التوزيع. وكذلك تقرير الأمين العام للأمم المتحدة حول القضية الفلسطينية، الذي أعطيت تعليمات سرية لعدم توزيعه على نطاق واسع. وهذا يعني أن كل عمل يقع القيام به لفائدة الشعب الفلسطيني تتدخل قوى خفية، لكنها معروفة، لكي تحد من انتشاره ولا يكون له التأثير المرجو.

3 - أما فيما يتعلق بعدم رضانا عن مواقف المفوضية السامية للأمم المتحدة لحقوق الإنسان وبعض المنظمات الدولية، فيجب أن نتفهم ذلك ونعمل على مواصلة الحوار معهم وذلك من أجل كسبهم للقضايا العادلة التي ندافع عنها.

4 - بالنسبة إلى مسألة الدعم المالي والسياسي للقضية الفلسطينية من قبل الدول العربية، أعتقد أن هذا الدعم غير كاف سياسياً ومادياً مقارنة بالإمكانات العربية. فهذه المسألة قد تبدو وهماً، ولكن يجب أن تبقى هدفاً رغم أنها كانت أكثر إمكاناً في الماضي.

5 - في إطار القضية الفلسطينية، أتصور أن الدول العربية لا تستطيع القيام بوظيفتها ولا بأي دور فعال مادامت تهتمش شعوبها، ومادامت لا تستند إلى القوى الشعبية في ذلك. ولن يمكنها أن تستند إلى القوى الشعبية في ظل غياب الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان العربي.